

## الفصل الأول

# نهاية الستينيات

تشير دراسة أنواع الخطاب إلى أن الكلمات المستخدمة في إطار «لغة» ما (كاللغة الإنجليزية أو الفرنسية على سبيل المثال)، ومعاني الكلمات المستخدمة كذلك، تتغير من خطاب إلى آخر:

ليست هناك لغة في ذاتها، ولا أى طابع شمولي للغة، ولكن هناك حشداً من اللهجات، والاستخدامات المحلية الخاصة، والعاميات، واللغات الخاصة؛ كما أنه ليس هناك متكلم للغة / مستمع إليها «ذو كفاءة» مثالية في هذه الناحية، فضلاً عن أن يكون هناك جمهور متجانس لغوياً... وليس هناك لغة أم، ولكن هناك استيلاء على السلطة عن طريق اللغة المهيمنة داخل تعددية سياسية. (ديليز وجاتاري ١٩٦٧، الترجمة ١٩٨١ ص ٥٣).

وعندما تنبعت دراسة الخطاب إلى الخطابات المتصارعة (وإن تنوعت أشكال ذلك)، تحولت عن البنيوية، على نحو ما تحولت البنيوية في زمنها عن النزعة الإنسانية.

## توقف البنيوية

كانت الدراسة الألسنية البنيوية الواعدة هي دراسة سوسير في كتابه محاضرات في علم اللغة العام (١٩١٦، الترجمة ١٩٧٤)؛ وقد تبنتها البنيوية خلال الستينيات. وقد ذهبت ألسنية سوسير، كما ذهب بعض البنيويين فيما بعد، إلى أن اللغة، كاللغة الفرنسية مثلاً، متجانسة؛ أي أنه في نطاقها يتحدث الناس جميعاً اللغة نفسها، وأن هناك شفرة مشتركة أو نظاماً عاماً من الأصوات والمعاني، مستبطناً في مجمل العبارات المنطوقة والمكتوبة. ومنذ ذلك

الوقت لم ترفض دراسة الخطاب فكرة النظام إجمالاً، ولكنها رفضت الاعتقاد في أن وراء كل أنواع الخطاب نظاماً واحداً وعماماً.

والنظام يقوم على العلاقات. وقد ذهب سوسير إلى أن الأصوات، أو الصور المكتوبة، والمعاني في لغة ما، لا توجد إلا من خلال العلاقات القائمة بين بعضها وبعض. إنها تنتمي إلى نظام من العلاقات؛ ولا وجود قبل هذا النظام، لا للأصوات ولا للمعاني؛ فهي إنما تصدر عن هذا النظام. ولكي يبين سوسير أن المعاني لا توجد قبل أن يوجد النظام في لغة بعينها، فقد اتجه إلى ظاهرة تعدد اللغات: «لو كانت الكلمات تمثل معاني سابقة في الوجود عليها لكانت متساوية في معناها من لغة إلى أخرى؛ ولكن هذا غير صحيح» (١٩١٦، الترجمة ١٩٧٤، ص ١١٦). وعلى سبيل المثال فإن كلمة *monton* (لحم الضأن) الفرنسية لا تساوي في معناها كلمة *sheep* (خروف) الإنجليزية؛ وذلك لأن اللغة الإنجليزية تعرف كلمتين (هما *sheep* - أي خروف، و *mutton* - لحم الضأن)، في حين لا تعرف اللغة الفرنسية إلا كلمة واحدة (ص ١١٥ - ١١٦). وفي بعض اللغات يكون من غير الممكن أن يقال: «اجلس في الشمس» (ص ١١٦).

إن ألسنية سوسير في ذهابها إلى أن المعاني تنشأ عن اللغة ولا تسبقها في الوجود، كانت انسلاخاً جذرياً عن نظريات المعنى الأسبق؛ ففي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان هناك نوعان أساسيان من نظريات المعنى، افترض كلاهما أن الكلمات تمثل أفكاراً سابقة في الوجود، وقد أكد أحد النوعين أن المعاني صدرت عن الأشياء التي «مثلتها» الكلمات، كما أكد النوع الثاني أن المعاني مأخوذة من الأفكار الكلية التي عبرت عنها الكلمات، والتي أخذت شكلاً منفرداً لدى كل متكلم. وما زال النقد ذو النزعة الإنسانية الليبرالية يذهب في مجال الدراسات الأدبية وعلى مدى العلوم الإنسانية إلى تبني بعض العناصر من كلا هذين النوعين من النظريات. وإذ بينت ألسنية سوسير أن المعاني تختلف من لغة إلى أخرى، فإنها أنكرت هذين النوعين من النظريات.

وقد ذهبت ألسنية سوسير إلى أن إمكانات المعنى في إطار أية لغة لا يحددها شيء إيجابي (١٩١٦، الترجمة ١٩٧٤، ص ١٢٠). إنها لا تتحدد إلا عن طريق العلاقات السلبية بين بعضها وبعض، كما لو أن «الأصفر» ليس هو «الأحمر»، وليس «البرتقالي»، وليس

«الأخضر»؛ وهكذا، في وسع المرء أن يمضي قدماً خلال كل الإمكانيات السلبية دون أن يتمكن قط من أن يقدم معنى إيجابياً ومحددًا للأصفر. إن إمكانيات المعنى تتحدد وفقاً لنظام ما، ولكن ليس هناك تثبيت لمعان فعلية أو محددة.

وهناك تصريحات كثيرة في كتاب المحاضرات لسوسير، تصف اللغة بما هي نظام من العلاقات السلبية، دون أن تشتمل على ألفاظ إيجابية. ولكن لو أن كل الإمكانيات كانت حرة في حركتها ومنفتحة، لتعذر حدوث الاتصال. ولكي يحل سوسير هذه المشكلة فإنه وقع في المحاضرات في تناقض بين، وأكد آخر الأمر أن هناك «ألفاظاً إيجابية» (ص ١٢٠ - ١٢١). إن العلاقات ذاتها تعد في كتاب المحاضرات ألفاظاً إيجابية، حيث تأخذ هذه المحاضرات بأن كل صوت مرتبط بمعنى في علامات اللغة. وفي العلامات يتم تثبيت الإمكانيات غير المقيدة وتحديدها خلال التعارضات (مثل الحضور / الغياب، الأسود / الأبيض، الجيد / الرديء، إلخ) القائمة بينها وبين العلامات الأخرى (ص ١٢١). وبهذه الطريقة أحل كتاب المحاضرات فكرة بنية التعارضات المغلقة محل الفكرة المبدئية الخاصة بالنظام المنفتح. وقد تبني كثير من الدراسات الألسنية البنيوية اللاحقة هذه الوجهة من النظر إلى اللغة، وكذلك تبنتها البنيوية.

اهتمت البنيوية في الستينيات بالبنيات أكثر من اهتمامها بالنظم. وقد راحت - في دراستها لأشكال القص، أو الأساطير، أو الموضوعات الثقافية الأخرى - تبحث عن بنية للتعارضات أو الألفاظ الإيجابية التي يمكن أن تكون مشتركة في كل أنواع القص أو مشتركة في كل الأساطير. (وللوقوف على نظرة شاملة للبنيوية يرجع إلى هاوكس ١٩٧٧).

إن الألسنية البنيوية لم تعد بنية لغة ما شيئاً واضحاً في الواقع يمكن أن يمتلكه أي متكلم، كما أن البنية - وإن كانت غائبة بطبيعتها - حاضرة - مع ذلك - في العبارات التي مكنت هي من النطق بها. وعلى غرار هذا بحثت البنيوية في دراستها للقص عن بنية عامة قد تمكن لكل أنواع القص، في الوقت الذي تغيب فيه في حد ذاتها عن أي عمل قصصي مفرد. ويتضمن هذا المشروع أن الحكاية والشخصيات في العمل القصصي تستمد من بنية عامة، ولا «تعبر» عن أفكار في عقل مؤلف، أو «تعكس» تجربة.

من هنا ترفض الألسنية البنيوية والبنيوية كليهما بدرجات متفاوتة المفاهيم الإنسانية السائدة الخاصة بالمؤلف، الذي يبدع حكاية ما لكي يعبر عن «تجربة إنسانية مباشرة» أو يعكسها. ومع ذلك فلاهما تخلوان كلية من النزعة الإنسانية، ولا كان لهما تأثير مضاد

لهذه النزعة. والواقع أن جانباً كبيراً من البنيوية كان له أحياناً، على الرغم من إيديولوجيته «المضادة للنزعة الإنسانية»، أثر في تعزيز المطالب الضمنية للعلوم الإنسانية في تشكيل شيء يشبه عقلانية العصر التي تعلن في وضوح عن نفسها (جوردون ١٩٧٩، ص ٢٤). وقد حدث هذا بطرق مختلفة؛ فعندما قامت ألسنية سوسير بتحديد الموضوع الذي تقوم على دراسته، ألا وهو نظام اللغة الاجتماعي أو المشاعي communal، استخدمت فكرة إنسانية عن المجتمع، وافترضت أن أي شيء اجتماعي يتمتع بالتجانس، وأنه مشترك لدى الجميع. وهي في تجاهلها كل التعارضات التي ترتبط (وإن كان ذلك على نحو غير مباشر) بصراع الطبقات، انتهى بها الأمر إلى أن تتجاهل حتى وجوه الاختلاف والتعارض بين أنواع الخطاب. والواقع أن هذه الألسنية، ولاسيما البنيوية في بحثها عن بنية مشتركة لألوان القص أو للأساطير تكون صالحة على مدى الزمن، قد استبعدت عنصري التاريخ والتغير، ومن ثم قدمت قدراً ضئيلاً من الاعتراض على الفكرة الإنسانية القائلة بطبيعة إنسانية خارج حدود الزمن.

وفي الحركات التي قامت عند نهاية الستينيات من هذا القرن، التي طرحت للنظر فكرة الخطاب والتعارضات بين أنواع الخطاب، حدث تحول عن البنيوية، ولكن دون التراجع إلى النزعة الإنسانية؛ فليست هناك أي محاولة لإدراج العقل البشري مرة أخرى، أو إدراج المؤلف الفرد، أو الأشياء ذاتها، بوصفها مصدر المعاني في الخطاب بأنواعه. لقد عد الخطاب نوعاً من الكيان الكلي «الذي لا يمكن رد نظامه» في أي مرحلة بعينها من مراحل التاريخ، «لا إلى تاريخ سير الوسطاء المنفردين وفكرهم ومقاصدهم (وهم منشئ الأقوال)، ولا إلى غائية وراء الاستكشاف والتطور الفكري مجاوزة للفرد (أي حقيقة الأقوال) (جوردون ١٩٧٩، ص ٣٤). وفضلاً عن هذا فقد تم تناول الخطاب على أساس الصراعات التي تخترقه، حتى يمكن دراسة الأشكال المتناقضة التي يتمثل فيها الخطاب في كليته.

إن دراسة الخطاب، في اهتمامها بالظروف التاريخية للمعاني، قد تشككت في فكرة النظام التجريدي العام، أو البنية التجريدية والعامية للغة. والواقع أن افتراض نظام شامل أو بنية شاملة للغة معناه أن تجعل من التعارضات بين أنواع الخطاب، في علاقتها بصراع الطبقات وغيره، أمراً لا يصدق. وهناك زعم بالغ الأهمية يتعلق بالخطاب، فحواه أن المعاني لا توجد إلا في الأشكال الحسية العيانية للممارسات الاجتماعية والمؤسسية المختلفة؛ ولا يمكن أن يكون هناك أي معنى في «اللغة» (ذاتها).

ومع أن دراسة الخطاب قد ارتابت في فكرة النظام العام فإنها تمسكت بمفهوم للنظام. وقد عدت إمكانات المعنى قابلة للتحديد خلال «نظام لعلاقات التبادل، وإعادة صياغة العبارات في لغة أبسط، وجداول المترادفات، إلخ.، التي يتعين مكان عملها بين العناصر اللغوية - أي «الدوال signifiers» - المكونة لتشكيل لغوي خطابي بعينه» (پيشو ١٩٧٥)، الترجمة (١٩٨٢، ص ١١٢). إن الخطابات المختلفة تشكل النظم المختلفة؛ وإمكانات المعنى تُثبَّت وتُحوَّل إلى معانٍ محددة خلال الوضع الاجتماعي والعرفي الذي ينشأ عنه الخطاب (وليس خلال بنية من الألفاظ الموجبة)؛ «فالكلمات، والتعبيرات، والأقوال، إلخ. تغير معناها وفقاً للأوضاع التي يكون عليها من يستخدمونها» (ص ١١١).

إن دراسة الخطاب تجاوز البيوية وتحول عنها سواء بسواء. وهي على غرار هذا تجاوز كثيراً من وجهات النظر الخاصة بالإيديولوجيا المعروضة في الكتابات الماركسية الكلاسيكية وتحول عنها. أما كيف تسنى لها ذلك، فهذا ما ستتولى بعض الفصول الآتية تمحيصه، إلى جانب مسائل البحث في الخطاب وإجراءاته. ومع هذا فإنه من الملائم قبل الشروع في ذلك أن ننظر في أحوال فرنسا عند نهاية الستينيات وبريطانيا في السبعينيات، حيث بدأ هذا البحث في التشكل وأصبح مقبولاً من جهات بعينها.

## مايو ١٩٦٨ ومسائل الممارسة

في فرنسا حدث اضطراب في أوساط الطلبة في مارس ١٩٦٨، كما كان الشأن في السنوات السابقة. ولكن الجامعة والتعليم في مايو من ذلك العام صاراً ميداناً أساسياً للصراع. وقد بدأت أحداث مايو بنقد للجامعة، وبهياج من جانب الطلاب في منطقة نانثير Nanterre من ضواحي باريس وفي السوربون. وحدثت مقاطعة للمحاضرات والامتحانات، وعقدت بدلاً من ذلك الاجتماعات، وعندما أعقب هذه القلاقل إضراب العمال، محرراً على وجه السرعة ما يقرب من عشرة ملايين نسمة، انتهى التمرد في الجامعة إلى هجوم على أسلوب النظام الاجتماعي إجمالاً في فرنسا. وقد احتل عمال المصانع مصانعهم، أو خرجوا في إضراب، وتبعهم في ذلك الحرفيون. وكانت هناك مظاهرات ضخمة، حيث انضمت قوى التحادات الطلبة والمدرسين إلى عمال المصانع، وأدى ذلك إلى أعمال عنف في الطرقات على مدى ليال، وقد بدأ الأمر لبعض الوقت كما لو أن النظام الكامل لقوة الدولة في فرنسا، وليس للحكم الديجولي وحده، لا بد أن ينهار. ومع ذلك فإن الديجولين بعد الدعوة إلى الانتخابات

قد عادوا إلى السلطة عند نهاية شهر يونيو مع زيادة في أغلبيتهم، وأخفقت الثورة التي كانت محتملة (١)، ولكن كان لأحداث شهر مايو آثار، وكانت دراسة الخطاب واحداً منها.

ومن السهل، عند استعادة الأحداث الماضية، رؤية أن الأبحاث الخاصة بالخطاب كانت قد أنجزت قبل عام ١٩٦٨. وقد كانت دراسة فوكو منذ الستينيات المبكرة تفحص ما يسمى «العلوم الاجتماعية» من حيث تاريخها ومن حيث نتائجها. ويمكن قراءة هذه الدراسة بوصفها اعتراضاً على «حقيقة» العلوم الإنسانية، عن طريق طرح الأسئلة عن الظروف التاريخية التي برزت فيها خطابات هذه العلوم. ومع ذلك فقد كانت هذه الأسئلة خلال الستينيات المبكرة مرفوضة على نطاق واسع؛ ففي الجامعة نجد أن أولئك المثقفين أنفسهم، الذين كانوا يعتقدون في أنفسهم أنهم ماركسيون، قد مالوا إلى الاستناد في كثير من جوانب إظهارهم المرجعي، أي من الحقل المعرفي نفسه وموضوعات المعرفة الخاصة به، إلى المنشأة الجامعية. وقد أهمل فحص وضع الجامعة وحقولها المعرفية إهمالاً كبيراً. كذلك أحدثت مقالة عام ١٩٧٠ «الأيديولوجيا والأجهزة الأيديولوجية للدولة» - Ideology and Ideological State Apparatuses (مجموعة ١٩٧١) اختراقاً جذرياً لنظرية الأيديولوجيا الماركسية بعد عام ١٩٦٨. وإذ ركزت هذه المقالة الانتباه على مؤسسات الأيديولوجيا، جعلت «الجهاز التعليمي» (المدرسة والجامعة) هو «الجهاز الأيديولوجي السائد للدولة في التنشئة الاجتماعية الرأسمالية» (ص ١٤٦)، كما أنها أوضحت كيف أن المحتوى التعليمي نفسه لا يمكن أن يكون حيادياً.

وفي أثناء أحداث شهر مايو ذاتها صدر النقد الموجه إلى الجامعة بصفة أساسية عن تنظيمات يسارية وفوضوية خارج الحزب الشيوعي الفرنسي، وقد أخذ شكل نشاط، وإضرابات، وشعارات، ولم يكن قط نقداً صيغ صياغة نظرية مكتملة. وقد أكدت شعارات الطلبة مطالبهم في العفوية، والخيال، والنزوع الجنسي، كما أنهم وقفوا موقف المعارض لأهداف العلوم الإنسانية ولماهجها، كعلم النفس، وعلم الاجتماع، وسيطرة الأفكار الأمريكية؛ وكذلك كان الاعتراض على أهداف العلوم الحديثة وأغراضها.

لقد طرحت أحداث مايو وشعاراته للنظر حقيقة المعارف، كما أنها جعلت من الآثار الناتجة عن القوة المرتبطة بالمعرفة موضوعاً للنظر. وهي لم تصنع هذا، أو لم تصنع هذا في بساطة، على أساس من تراتب المستويات الجامعية، ومن الأجهزة البيروقراطية، ومن المؤسسات غير الديمقراطية. لقد كان مايو ١٩٦٨ داخل الجامعات تمرداً على كل شيء من شأنه أن يربط

الطلبة بمعارفهم التخصصية الخاصة، كان تمرداً على نظم الجامعة، وعلى محتوى التعليم، وعلى الحقول المعرفية التي تفصل بين موضوعات المعرفة وثبتها، أو لنقل على كل ما من شأنه أن ينشئ أقلية متميزة من ذوى التخصص الضيق، الذين يعيشون منفصلين الواحد منهم عن الآخر، ومعزولين عن الكتلة العريضة من طبقة العاملين.

وقد ترك تمرد الطلبة تراثاً تمثل في الحاجة إلى عمل ما هو أكثر من «فضح» الجامعة؛ فقد جذب الانتباه إلى «نطاق كامل من الآليات الخبيثة التي ينقل المجتمع عن طريقها معرفته، ويضمن بقاءه وراء قناع المعرفة، كالصحف، والتليفزيون، والمدارس الفنية، والمدرسة الثانوية (وربما فاقت الجامعة)» (فوكو ١٩٧١ ب، مجموعة ١٩٧٧ أ ص ٢٢٥). ولقد طرحت أحداث مايو في إطار الجامعة وعلى المثقفين الأسئلة الخاصة بالعلاقة بين السلطة والمعرفة، وبكيفية تنظيم التعليم بحيث يعين على بقاء المجتمع الرأسمالي في سلام. وقد تجاوزت الدراسات التي تمت في أعقاب هذا نطاق الجامعة، أو المدرسة، أو وسائل الإعلام.

ومنذ ١٩٦٨ أخذ التساؤل عن العلاقة بين السلطة وخطابات المعرفة أشكالاً متعددة، دون الانحصار في اتجاه واحد، والواقع أن القوى التي تجمعت في ١٩٦٨، والمواقف التي اتخذت في ذلك الوقت، كانت متنوعة، ومع أحداث مايو التي بدأت في الجامعة، شكل الطلبة قوة حاسمة في الأزمة، وإن كانت ملتبسة من بعض الأنحاء. وقد كان الإضراب الذي نشأ نتيجة لذلك «أعظم إضراب عمالي في تاريخ العالم» (ألتوسير ١٩٧٣، مجموعة ١٩٧٦ ب، ص ٣٥). لكن القوى المختلفة، والطلبة، والعمال، والحرفيين، لم يترابطوا حقاً قط. لقد كان تمرد الطلبة موجهاً في المحل الأول ضد ما في المؤسسات من ممارسات تجعل الأفراد خاضعين للمعايير الاجتماعية. وعلى وجه العموم كان أسلوب الحركة الطلابية مع ذلك نوعاً من الارتكاس المنتظم عما كانت تعترض عليه؛ فقد كان أسلوباً عفويًا، وذاتياً، وفوضوياً. وقد صار إخفاق العفوية واضحاً عندما تفتتت على وجه السرعة قوة الطلبة بعد أن انتهت موجتها الحماسية الأولى؛ «فقد وجد الطلبة أن التضامن العفوي الذي تحقق في شوارع باريس كان ظاهرة سريعة الزوال إلى حد بعيد» (جونسون ١٩٧٢، ص ١٧٢).

ويعنى ما تخلى الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) كذلك عن أحداث مايو. وعلى حين كان هناك في الظروف التاريخية الخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا افتقار إلى دمج النظرية الماركسية مع الحركة العمالية - ومن ثم لم يكن هناك حزب شيوعي قوى - كان الحزب

الشيوعى فى فرنسا وأوروبا يمثل تنظيمًا للطبقة العمالية، يضم عدداً ضخماً من الأعضاء. ومع ذلك فإن الحزب الشيوعى الفرنسى عندما واجه الإضرابات الهائلة، والمظاهرات التى قام بها العمال والطلبة والحرفيون، كانت وجهة النظر التى تبناها هى أن ما حدث لم يكن موقفاً ثورياً. أضف إلى هذا أن الحزب أصر على أن مطالب العمال ينبغى أن تنحصر فى زيادات الأجر وعدد أقل من ساعات العمل. وقد أخطأ هذا الزعم فهم الحالة النفسية لدى العمال، حين تجاهل مطالبهم الأكثر جوهرية. فإذا لم يكن من الممكن أن يكون هناك تغير ثورى بغير حزب طليعى («يتقدم الجماهير بخطوة واحدة، وبخطوة واحدة فحسب» - لينين)، فلن يتحقق شىء على يد حزب يتوارى، ويهون فى قراراته من شأن الجماهير. لقد كان الحزب الشيوعى الفرنسى فى تنظيماته وأفكاره الفاشستية، بعيداً عن العمال الذين كان الحزب من المفروض أن يكون حزبهم. كان حزباً يتحرك بتوجيهات أعلى، حيث يقرر للعمال سياستهم ويتحدث باسمهم، فى الوقت الذى يصم فيه أذنيه عن كلامهم.

وفى فرنسا، وقبل ١٩٦٨، بدأ دور المثقف التقدمى شبيهاً بذلك الموقف، وهو أن يقول «الحقيقة لأولئك الذين كان عليهم مع ذلك أن يروها باسم أولئك الذين كانوا ممنوعين من قول الحقيقة؛ فقد كان ضميراً، ووعياً، وبلاغة» (فوكو ١٩٧٢، مجموعة ١٩٧٧ أ ص ٢٠٧). ومنذ عام ١٩٦٨ تطورت دراسة الخطاب من حيث أفكاره وممارسته على أنحاء مختلفة، بعيداً عن تلك الفكرة المتعلقة بالمثقف الذى يتكلم باسم الآخرين. وفى خلال أحداث مايو كان أن وقع انقسام بين الحزب الشيوعى الفرنسى ويسار جديد، فوضوى أو إصلاحى. وكان من نتيجة ذلك أن حدد أحد اتجاهات الدراسة مهمته على نطاق واسع فى أن ينقض قدر المستطاع المواقف التى اتخذها الحزب الشيوعى الفرنسى فى ذلك الوقت، عارضاً فى الوقت نفسه دعواه فى أن «أولئك الذين يعينهم الأمر على نحو مباشر هم وحدهم الذين يستطيعون الكلام بطريقة عملية باسم أنفسهم» (ديليز ١٩٧٢، الترجمة ١٩٧٧، ص ٢٠٩).

وقد تطورت هذه الدراسة المتعلقة بالخطاب لكى تخفف من القيود، وتضعف الروابط القائمة بين السلطة والمعرفة، حتى لا يحدث الإبطال سلفاً للخطابات الأخرى والمعارف الأخرى. وقد اتخذ هذا فى بعض الأحيان شكل المواقف النقدية النظرية للمفاهيم التى تستخدم - وعلى وجه الخصوص مفهوم «الحقيقة» ومفهوم «المعرفة» - للحفاظ على هيئة خطابات بأعيانها، كما اتخذ فى أحيان أخرى أشكالاً أخرى. وفى بداية السبعينيات وقعت حركات تمرد فى السجون فى فرنسا، كما كان الشأن فى غيرها من البلدان. وفى عام ١٩٧١

أسست جماعة الإعلام عن السجون (GIP)\* بمبادرة من فوكو وغيره من المثقفين الذين كانوا «قد صاروا على وعى بضرورة أن يتكلم الأفراد المسجونون عن أنفسهم» (ديليز ١٩٧٢ ، الترجمة ١٩٧٧ ، ص ٢٠٦).

وفي عام ١٩٧٥ نشر فوكو كتابه المسمى النظام والعقاب *Discipline and Punish*. وهذا الكتاب لا هو تقرير عن «نتائج» البحث الذي قامت به ج ع س ولا هو تاريخ للاضطرابات في السجون، ولكنه دراسة أوسع نطاقاً، تبحث في انتشار آليات النظام منذ القرن السابع عشر؛ أى التقنيات الخطابية وغير الخطابية على السواء، التى تدرب المجتمعات الحديثة الأفراد من خلالها وتنظم أمورهم. وتقوم هذه الدراسة على المقارنة بين السجن والمدرسة والمصنع، وبهذا فإنها تعد من بعض النواحي «محرراً»؛ أى آلة تضيف قوة إلى الصراعات المختلفة التى ظهرت منذ مايو ١٩٦٨، وتوفر الحجج والأفكار التى يمكن استخدامها فى مواطن أخرى، ثم إنها تقدم - بالقدر نفسه - معرفة تاريخية و«اختبارية *empirical*» (إمبيريقية) بالسجن والمدرسة، تتعد كثيراً عن المعرفة السائدة المتعلقة بهذه المؤسسات وما فيها من خطابات وممارسات.

وبالطريقة نفسها قدم كاستل فى كتابه نظام الطب النفسانى *L'Ordre Psychiatrique* (١٩٧٦) - وهو دراسة لممارسة الطب النفسانى وخطابه، مرتبطة بمقاومة مؤسسات الطب النفسى وجماعة الإعلام عن الملاجئ *Groupe Information Asiles* (التى تكونت - مثل ج ع س - فى عام ١٩٧١ لتهيئة الظروف لكى يتمكن أولئك الذين يحتجزهم الطب النفسى من أن يكون صوتهم مسموعاً) - قدم معرفة من نوع آخر للطب النفسانى (انظر ميلر ١٩٨٠). وكان من شأن هذه الدراسات أن تعارض - عن طريق تطويرها لمعرفة بديلة - ألوان الخطاب السائدة، مقاومة بذلك الطريقة التى ترسخت بها هذه الخطابات فى أرض الحقيقة.

وفى الستينيات حاولت البنيوية بشتى الطرق أن تؤلف نظرية عامة فى القص أو نظرية عامة فى الأسطورة، وهى بذلك قد افترضت ضمناً أن حقيقة أى نظرية يضمنها منطق داخلى، وأن النظرية - عند تطبيقها على موضوع بعينه - تقدم معرفة يمكن أن تكون حيادية وصحيحة. وعلى الرغم من أن هذه الافتراضات مثالية، فقد وجدت طريقها كذلك إلى الحزب

\* (GIP) هو اختصار لاسم الجماعة، ومنطوقه كالاتى *Groupe d'Information sur les Prisons*. ونظراً لاستخدام المؤلف هذه الصورة المختصرة فيما بعد فسوف نستخدم فى مقابلها الصورة المختصرة للاسم على النحو الآتى (ج ع س). (المترجم).

الشيوعي الفرنسي، حيث كانت الممارسة السياسية تفهم على أنها تطبيق للنظرية. (وسوف تفحص المشكلات الخاصة بفكرة النظرية وفكرة الممارسة في الفصل الرابع).

إن التساؤل عن المعرفة، الذى ظهر فى أحداث مايو وخلالها، قد أثار الشك حول قدرة نظرية ما عامة على أن تقدم المعرفة بالأحداث أو الأشياء القائمة. لقد تشكلت دراسة الخطاب خلال علاقات بين النظرية والممارسة تختلف عن تلك العلاقات التى أتاحت فى خلال الستينيات، كما قامت هذه الدراسة بصياغة مفاهيم تلك العلاقات. ومن ناحية أخرى كان تطوير هذه العلاقات المختلفة إلى مدى بعيد بين النظرية والممارسة، من خلال التساؤل عن الدور الذى قام به الحزب الشيوعي الفرنسى فى عام ١٩٦٨ وبعده.

وفى عام ١٩٧٢ قال ديليز، مقتفياً فى ذلك دراسة ج ج س «إننا نزاوّل تجربة علاقة جديدة بين النظرية والممارسة»؛ فالممارسة لم تعد تفهم على أنها «تطبيق للنظرية» (الترجمة ١٩٧٧، ص ٢٠٥). كانت ج ج س قد بدأت من فروض نظرية بعينها؛ لكن هذا الخطاب النظرى لم يطبق فيما بعد على المساجين، كما لم يستخدم فى رسم السياسات الخاصة بهم. والشئ العملى الذى انطوت عليه عملية ج ج س هو إتاحة حيز يستطيع فيه المساجين أن يصوغوا نقدهم للسجن ويكون صوتهم مسموعاً. وبهذه الطريقة صارت الممارسة هى العمل الموجه إلى إضعاف قوة الخطاب السائد عن السجن، مهينة بذلك خطاب المساجين إمكانية أن يكون فعالاً: ليس «إيقاظ الوعى» هو ما نناضل [نحن المثقفين] من أجله... ولكنه إضعاف لسلطة، واكتساب لسلطة، فقد كان المأمول أن يتمكن هذا النشاط من الارتباط آخر الأمر بالوان النضال لدى العاملين من الناس، بوصفه «نشاطاً موجهاً لموازرة أولئك الذين يناضلون من أجل السلطة، وليس لتنويرهم من موقع بعيد آمن» (فوكو ١٩٧٢ مجموعة ١٩٧٧ أ، ص ٢٠٨). لقد صارت العلاقة بين النظرية والممارسة فى عمل ج ج س علاقة تفاعل، كما صارت منفتحة.

ومنذ الستينيات اتجه جانب من دراسة الخطاب إلى فهم النظرية على أساس أنها صندوق أدوات من نوع ما؛ فالنظريات «ليست بديلاً من التحليل الفعلى؛ وإنما هى الأدوات التى تجعل التحليل ممكناً» (هندس وهيرست ١٩٧٥، ص ٩). وفوق هذا تم منذ مرة أخرى تطوير مفهوم آخر للممارسة. ففى الوقت الذى عنيت فيه الممارسة السياسية فى الماركسية بصفة أساسية بتغيير الكيان الاجتماعى كله، ركزت بعض الدراسات غير الماركسية للخطاب على ما يبدو محلياً ومباشراً - فى الجامعة، أو السجن، أو المستشفى، أو المصنع.

ويذهب فوكو إلى أن هناك علاقة بين هذا المفهوم للممارسة وسلسلة من أعمال المقاومة التي تطورت في السنوات الأخيرة، كما هو الشأن في مجال التعليم؛ كأعمال المقاومة التي قام بها النساء، واللوطيون، والمرضى النفسانيون، والسجناء؛ وكالأعمال المعارضة لتسلط الطب على الأهالي، وتسلط الإدارة بتنظيماتها و(ملفاتها) السرية (١٩٨٢، ص ٢١١). والواقع أن دراسة الخطاب ترتبط بأعمال المقاومة هذه بطرق عدة مختلفة، وربما ارتبطت بها على نحو أوضح بالطرق التي جعلت بها الفكرة الثنائية الخاصة بالتفرد والتماثل فكرة ذات طبيعة إشكالية؛ وهي الفكرة التي تذهب إلى أننا جميعاً أفراد أحرار، يتكلمون اللغة نفسها، ويأخذون بالقيم نفسها، ويعرفون الحقائق نفسها، هذا، ما لم نكن منحرفين وشواذ.

وقد تطورت أعمال المقاومة هذه في البلدان المختلفة، مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا. وأوضح فوكو أن هذه الأعمال - خلافاً لصراع الطبقات - لا تعنى بالضرورة بأشكال الاستغلال، لا ولا محتاج - خلافاً للصراعات العرقية والدينية - إلى الاهتمام بأشكال الهيمنة (١٩٨٢، ص ٢١٢). ومع ذلك فإنها تهتم - شأنها شأن صراع الطبقات والصراع العرقي - بالممارسات الإيديولوجية، كما أنها يمكن حقاً أن تعنى بهذه الممارسات على وجه الحصر. إنها موجهة على وجه الخصوص ضد «الخضوع، وضد أشكال الذاتية والإذعان» (ص ٢١٢).

إن أعمال المقاومة هذه تعارض كل ما يحطم الروابط والتجمعات، وكل ما يمنح شعباً ما تفرده، عن طريق ربط كل واحد بهوية ووظيفة ومكان، محولاً كل شخص فيه، رجلاً كان أو امرأة، إلى كائن منغلق على نفسه؛ وكذلك تؤكد أعمال المقاومة هذه، الحق في الاختلاف (ص ٢١١ - ٢١٢). وهي بهذه المثابة أعمال لمقاومة ما يمكن أن يسمى «النزعة الإنسانية». إنها كثيراً ما تختلف مع تلك الخطابات والممارسات التي تعلن أن الإذعان له «معياري» هو ما يمنح المرء التفرد والحرية؛ فكلما أذعننا لأولئك الذين يملكون القوة، زاد ذلك عندئذ من سلطتك [الفردية]» (فوكو ١٩٧١ ب، مجموعة ١٩٧٧ أ، ص ٢٢١)، ولكنها لا تختلف مع ما تعلنه النزعة الإنسانية فحسب؛ ذلك بأن ما نرغب في تغييره ليس مجرد مواقف، إنها أعمال مقاومة لخطابات النزعة الإنسانية، ولتقنيات سلطتها وأشكال هذه السلطة، ولمعارفها، وللآثار الناجمة عن مؤسساتها. و«حكومة التفريد» individualization (فوكو ١٩٨٢، ص ٢١٢) - أي الممارسات والخطابات التي تنظم الأفراد وتكونهم - تكون موضوع

تساؤل من قبل هذه الأعمال . وقد ارتبط البحث الحديث بهذه الأعمال فى جوانب عدة ، ليس أقلها رفض فكرة قيام معيار للغة والنظر - بدلاً من ذلك - إلى الخطابات ، أضف إلى هذا أن هذا البحث التفت إلى تاريخ الممارسات الإنسانية ، وأنواع الخطابات ، وألوان المعارف ، وفى هذا السبيل قامت بعض دراسات فوكو فى أناة بفضح الوسائل التى تستخدمها « حكومة التفريد » .

إن المقاومات التى نهض بها النساء ، واللوطيون ، وغيرهم ، على نحو ما صورها فوكو ، هى مقاومات مؤيدة لحرية الإرادة ، فى إطار السياسة البرجوازية . لقد كانوا يهدفون إلى تغيير الممارسات الإيديولوجية ، والآثار الناتجة عن السلطة المرتبطة بالخطاب ، دون أن يعنوا بالعلاقات الاقتصادية الأساسية عناية خاصة ، أو يتوجهوا نحو بناء الاشتراكية .

لكن هناك صراعات أخرى متعلقة بأولئك الذين يذكروهم فوكو ، وربما كانت متعلقة بالنساء على وجه الخصوص ، لها هدف مختلف تتحقق فيه المساواة بين البشر خارج دائرة السياسة البرجوازية ؛ وهذه الصراعات تسعى إلى تغيير العلاقات الاقتصادية ، إضافة إلى الممارسات الإيديولوجية ؛ لأنه لا يمكن أن يتساوى النساء والرجال فى الوقت الذى لا مساواة فيه بين النساء أنفسهن ، وكذلك الأمر بين الرجال . كذلك تقف هذه الصراعات من أجل المساواة موقفاً معارضاً - وإن كان ذلك على نحو مغاير - لـ « النزعة الإنسانية » ( إلى جانب موضوعات برجوازية أخرى ) ؛ وذلك نتيجة لما فى هذه النزعة من توجه ذاتى كره ، وللطريقة التى يجرى بها النساء والرجال من السلاح فى الحركة العمالية على السواء ، ذلك بأن النزعة الإنسانية ، بإصرارها على التماثل والفردية ، تقوم بوصفها أداة تعمل على أن ينسى الناس - فى المحل الأول - أن عدم المساواة واقع فى أساس المجتمع الذى نعيش فيه ؛ وهى لذلك تنسى صراع جمهور النساء والرجال الذين يعيشون على ما يتقاضون من أجر ، والذين يعد صراعهم أساساً صراعاً طبقياً ، سواء ضد الاستغلال أو ضد تلك الإيديولوجيات والخطابات التى تساعد على ضمان أن يستمر الاستغلال .

وفى مايو ١٩٦٨ تمثل فى الحزب الشيوعى الفرنسى تأثير النزعة الإنسانية على وجه الدقة فى تجريد النساء والرجال من سلاحهم . لقد وجد عدد من الموضوعات والممارسات الإنسانية وما يتصل بها من موضوعات وممارسات برجوازية - وجد الطريق إلى الحزب الشيوعى الفرنسى ومازال مستمراً هناك ، حالاً بذلك محل النظرية الماركسية . فبدلاً من اتباع

أسلوب التفكير الماركسي الذي يذهب إلى أن الجماهير تصنع التاريخ، كان أسلوب التفكير في الحزب الشيوعي الفرنسي في عام ١٩٦٨ يذهب إلى أن الحزب، مثلاً في شخوص زعمائه و«خبرائه»، هو الذي يصنع التاريخ. ولأن الحزب الشيوعي كان متصلباً، وكان يهون من شأن الجماهير، فإنه عمل على أن يفرق - بدلاً من أن يجمع - بين القوى المختلفة للعمال، والطلبة، والبرجوازية الصغيرة. ويشير ألتوسير في مقالته «ما الذي ينبغي أن يتغير في الحزب» إلى أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان في الواقع عند نهاية الستينيات معنياً بأن يصبح متآلفاً إلى حد بعيد مع السياسة البرجوازية؛ أي يصبح «حزباً ممثالاً لبقية الأحزاب» (١٩٧٨)، الترجمة (١٩٧٨، ص ٣٠).

لقد كانت دراسات الخطاب - جزئياً - في علاقتها بما اتخذ من موقف إزاء الحزب الشيوعي الفرنسي، تلك الدراسات التي صدرت عن فرنسا منذ الستينيات (وعلى سبيل المثال دراسات فوكو وألتوسير وبيشو) - كانت قد تطورت عبر اتجاهات اختلفت في بعض الأحيان الواحد منها عن الآخر. وبصفة جزئية كانت بعض الدراسات - لاسيما دراسات فوكو - غامضة في سياستها من خلال رفضها التام للحزب الشيوعي الفرنسي، كما أنها تغامر في مواجهتها لموضوع من الموضوعات البرجوازية، مثل موضوع النزعة الإنسانية، بالانزلاق إلى موضوع آخر، فتصبح نفعية أو ذاتية، دون أن تخاصم قط السياسة البرجوازية خصاماً تاماً. على أن دراسات ألتوسير وبيشو أقل غموضاً من الناحية السياسية؛ فقد كانت - بناء على تطوير للمنطلقات الفكرية الماركسية - تغلغلاً في الحزب الشيوعي الفرنسي، يقوم بنقد الطريقة التي تسربت بها إلى هذا الحزب الممارسات والخطابات البرجوازية، والنزعة الإنسانية، دون أن ننسى في الواقع الاتجاه النفعي كذلك. ولكن ما حققته هذه الدراسات من تقدم أساسي لا يمكن النظر إليه على أنه عمليات تغلغل ضيقة في أحد الأحزاب، حتى وإن تعلقت به بعض محدداتها. ذلك بأن هذا العمل قد شق الطريق لدراسة الإيديولوجيات والخطاب بأساليب جديدة، فهو في الوقت الذي يثير فيه الأسئلة حول حيادية المعارف، وحول فكرة معيار اللغة، وحول كيفية تكوين الأفراد في صورة رعايا (وهي أسئلة تناولها فوكو في عمله على نحو يختلف بعض الشيء)، يلتفت على وجه الخصوص إلى الأنحاء التي توجد عليها الممارسات الإيديولوجية، والخطابات ومعانيها، من الناحيتين التاريخية والمادية، وإلى الآثار التي تحدثها، والكيفية التي يمكن بها تغييرها.

إن أحداث مايو ١٩٦٨ في الجامعة لم تطرح المعرفة والمناهج الدراسية فحسب للمساءلة، بل طرحت كذلك أشكال التنظيم والتفريد داخل الجامعة؛ كالأجراءات الخاصة بالامتحان، والفصل في مساكن الجامعة، والنظم التي تحدد المعارف والطلبة، وعزل الطلبة عن الجماهير العريضة من العمال. ومنذ الستينيات شهدت بريطانيا كما شهد غيرها من البلدان معارضة مستمرة في المستوى الثالث من التعليم لإجراءات الامتحان وللحدود الفاصلة بين الحقول المعرفية. كذلك نشأت هناك صراعات من أجل التعليم خارج حدود الخطابات والممارسات ذات النزعة الإنسانية (وكل الخطابات والممارسات المثالية بصفة أساسية)، وخارج حدود المعارف الإنسانية، كالأدب الإنجليزي، وعلم النفس، وما أشبه.

لقد تطورت دراسة الخطاب بصفة مبدئية في بريطانيا حيثما استطاع جانب أو آخر من «أزمة» التعليم أن يجعل من المستطاع الارتياح في شأن المعارف ذات النفوذ. وفي بادئ الأمر حدث في خلال السبعينيات انهيار في السياسة الاشتراكية الديمقراطية، وسواء أكان الأمر راجعاً إلى حزب العمل أم إلى يمين هذا الحزب في إخفاق التوسع التعليمي ونظام التعليم الشامل في تحقيق ما ادعاه لهم أنصارهم - وهو مجتمع المساواة، أو المجتمع الأكثر مساواة على أقل تقدير - فقد استخدم هذا الإخفاق في إثارة الشك حول «التوسع»، و«المناهج التقدمية»، و«استقلالية المعلم»؛ وهى الأمور التى تمثل جميعاً سياسة حزب العمال (انظر Finn والآخريين ١٩٧٨). وهناك ذهب بعض المثقفين إلى الاعتقاد فى أن «أسباب هذا الافتقار إلى النجاح ينبغى البحث عنها فى الحيز السياسى الخاص للعملية التعليمية» (ص ١٨٩)، وكان أن ثار الشك فى حيادية المعرفة والتعليم.

وقد تمثل قسم آخر من السياق التعليمى فى بريطانيا فى ذلك الزمن، وهو قسم مهم، فى ميل الخطابات والمعارف السائدة إلى الخيلولة دون نظريات التحليل النفسى، وما بعد البنيوية، والماركسية؛ تلك النظريات التى كانت تستورد حينذاك إلى البلاد. وقد أدى رفض السماح بتعليم الطلبة هذه النظريات تعليماً فعالاً فى أجزاء كثيرة من المستوى التعليمى الثالث إلى طرح الأسئلة بصورة ملحة على أولئك الذين رغبوا فى أن يعلموهم إياها، عن سياسة المعرفة ووضع الخطابات.

وهكذا فإن دراسة الخطاب هى نفسها عمل غير حيادى. والأسئلة التى تطرحها هذه الدراسة متعلقة بالوجود التاريخى والمادى للإيديولوجيات، وللخطابات ومعانيها، ومتعلقة

بالطرق التي تم بها تكوين الأفراد في صورة رعايا ، ومتعلقة بما بين النظرية والممارسة من صلات متضمنة في «الكلام باسم الآخرين» - هذه الأسئلة هي التي قد يؤثر البعض ألا يثيرها على الإطلاق ، ذلك بأنه وراء دراسة الخطاب - التي ظهرت وتطورت عند نهاية الستينيات وخلال السبعينيات - كانت هناك الأسئلة ذات الطابع السياسي بصفة أساسية ، الخاصة بكيفية إمكان أن يتغير المجتمع الذي نعيش فيه وإلى أى مدى .